

له والعول اي يعتبر العول ايضا في تقسيم المال بين هؤلاء وهو ان سيط
 السهمين الى المكسور فيجعل الحاصل فيه سهما كما لا فتكون المسئلة
 صحيحة بذلك وتصح المسئلة في هذين الوجهين من تسعة اما
 بيان الوجه الاول فان تقول قد جاء الكسرين باحدا في خرج الربع
 وذلك اربعة فالحكم ان تضرب خرج الربع هو اربعة في اصل المسئلة
 هي سهمان وربع سهم فتضربها فيها فصارت تسعة اسهم ناقص
 ولان سهم كامل فترى فيه في المضروب الذي هو اربعة صارت اربعة
 فيحمله ولان منها نصف سهم وضربها في الاربعه صارت اربعة
 انصاف وذلك سهمان فلها والخنثى منها ثلثة ارباع سهم وضربها
 في الاربعه صارت اثنتا عشرة دبقا وذلك ثلثة اسهم يهي له الوجه
 الثاني فانه تقول قد جاء الكسرين باحدا في خرج الربع كما ذكرنا بنسبنا
 اصل المسئلة التي هي سهمان وربع سهم الى الربع فصار مجموع تسعة ارباع
 ثم جعلنا كالا ربع اسهم كما لا فتصار مجموع تسعة اسهم اربعة منها
 للاثني واثنان اخر للثنتي وثلثة اخر للخنثى وقال محمد رحمه الله
 تاخذ الخنثى حصة المال في هذه المسئلة ان كان ذكره لانه يجعل للمسئلة
 على هذا التقدير من تسعة وربع المال اي ياخذ الخنثى ربع المال
 ان كان اثني لانه يجعل للمسئلة على هذا التقدير من اربعة فيأخذ
 النصيبين اي نصف نصيب الاثني والنيت باعتبار الخاليتين
 وذلك خمس وعن باعتبار الخاليت وذلك خمس وعن باعتبار الخاليت

وهي حالة

وهي حالة الاثني والنيت والخنثى فان لكل واحد منهم حالين باعتبار
 ذكره الخنثى وانوته لانه لو كان ذكرا كان رؤسهم خمسة باعتبار العول
 وسهامهم ايضا من خمسة فيأخذ الخنثى منها خمسة وذلك ان كان وهذا
 في حال دون حال فيأخذ نصفهما وذلك خمس لانه ولو كان اثنان فربهم
 اربعة وسهامهم ايضا من اربعة فيأخذ الخنثى منها سهمان وهو ربع وهذا
 في حال دون حال ايضا وياخذ نصفه وهو من مجموع الثمن والخنثى يكون
 ثلثة عشرين من اربعين وتصح هذه المسئلة على صلبه من اربعين
 سهما لان الحكم في مثل هذه المسئلة ان تضرب بين مسئلة المذكورة في مسئلة
 الاثنتي في الاحوال الثلاث الاستقامة والموافقة والمباينة ولو كان
 بينهما استقامة فلا حاجة الى ضرب وهذا لا يتصور الا ان يكون الخنثى
 لام كما اذا ترك اختلايب وام اذ لايب واما وخنثى متساويا لم يكن
 بينهما موافقة يضرب في احدهما في كل الاحوي والاضرب في كل
 احدهما في كل الاحوي ثم يضرب الحاصل منه في جالتي المذكورة والاثنتي ليكون
 المبلغ يصح المسئلة ثم يضرب نصيب من كان له ذلك مسئلة المذكورة في
 وفي مسئلة الاثنتي على تقدير يكون بينهما موافقة وهذا لا يتصور اذ اكان
 الخنثى واحدا واما اذا كان اثني فيمكن كما اذا ترك اثنان وتبين في خنثين
 متساوين ذلك والآن كل مسئلة الاثنتي كما في هذه المسئلة فيعطي
 الحاصل منه له وكذلك العكس في الضرب فيلهذا قال الشيخ بعد ما قال
 وتصح من اربعين وهو المجمع من ضرب احد المتساويين في الاربعة

وهي حالة